أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

دراسة

النفوذ الصيني في الشرق الأوسط
الواقع والآفاق

د. جهاد الملاح

باحث في شأن الشرق الاوسط

تموز / يوليو 2021

www.dimensionscenter.net

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية ©2021
info@dimensionscenter.net

تمهيد

لا تكاد فكرة العمل في التسويق أو العلاقات العامة داخل مصنع أو شركة، تأتي على بال صيني، حتى يختار لنفسه اسمًا آخر، غربي الهوى. في الشكل، هذا الاسم هو أكثر استيعابًا لدى الجزء الآخر من الكرة الأرضية، وفي الجوهر رسالة: نعطيكم ما شئتم: أسماء وسِلَع.

فمن مدينة "سيتشي" إلى مدينة "نينغبو" (جنوب شنغهاي)، حوالي 65 كلم. وبينما تكون واشنطن نائمة، ونصف الكرة الأرضية نائم، تصبّ مئات المصانع في مرفأ نينغبو- زوشان، جنوبًا على بحر الصين الشرقي، يوميًا مئات آلاف الأطنان، لتصدّر من أكثر مرفأ انشغالًا في العالم، أكثر من مليار طنّ من البضائع سنويًا( ).

ذلك المشهد في "نينغبو"، وما تماثله من مشاهد، غيّرت الكثير. ففي العقود الثلاثة الأخيرة، كانت عبارة «صعود الصين» أحد المصطلحات الأساسية في أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، في مختلف أشكالها، البحثية والصحافية وغيرها. لكن في السنوات القليلة الماضية، بدأ هذا المصطلح يَخفت ويصبح استخدامه أقلّ علمية، لسبب جوهري، وهو أن ذلك الصعود أصبح واقعًا، وتحوّل النقاش إلى مدى حتمية تفوُّق الصين، وكيف سينعكس هذا التفوق على الخريطة السياسية والاقتصادية والعسكرية للعالم.

الأذرع الصينية الاقتصادية وصلت إلى جميع أنحاء العالم، وفي طبيعة الحال إلى منطقة الشرق الأوسط، التي شهدت في السنوات القليلة الماضية، اجتياحًا اقتصاديًا صينيًا، في عدد كبير من القطاعات.

فكيف تطورت العلاقات "الصينية - الشرق أوسطية"؟ وإلى أي مرحلة وصلت؟ وما هو النفوذ الذي حصدته بكين بنتيجتها؟ وما هي آفاق العلاقات، وبالتالي آفاق النفوذ الصيني في المنطقة؟

(1) Si, Katherine. «Ningbo-Zhoushan Posts Cargo Volume of 1,12bn Tonnes in 2019.» Seatrade Maritime, 17 Jan. 2020, www.seatrade-maritime.com/ports-logistics/ningbo-zhoushan-posts-cargo-volume112-bn-tonnes2019-.

أولًا: تطوُّر العلاقات التجارية والاستثمارية

تاريخيًا، لم تُظهر الصين حماسة للتمدُّد في العالم، ولم تطمح للحصول على مستعمرات بعيدة، كما كانت الحال مع الأوروبيين. كان الأمر يقتصر على السعي إلى إرسال السلع الصينية إلى كل مكان، وعَبْر كل الطرق المُمكِنة.

حافظت الصين على هذا النهج معظم القرن العشرين، إذ سعت إلى الحياد السياسي والابتعاد عن المناطق الساخنة، مثل منطقة الشرق الأوسط، التي لم يتخطّ الانخراط الصيني فيها، حتى السنوات الأخيرة من الحرب الباردة (1945-1991)، بعض العلاقات التجارية المتواضعة.

لكن، مع حلول الثمانينيات، أصبحت جمهورية الصين الشعبية مهتمة أكثر باكتساب التأثير والتوسع في الشرق الأوسط، في محاولة للتنافُس مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وكذلك لكسب التأييد لجهودها للحصول على اعتراف عالمي أوسع في مواجهة جمهورية الصين في تايوان(2).

في عام 1956، أصبحت مصر وسوريا أول دولتين في المنطقة تدشّنان علاقات دبلوماسية مع الصين. وفي السبعينيات، بعد دخول الصين إلى الأمم المتحدة، وحصول بكين على المقعد الدائم في مجلس الأمن، الذي كان مع تايوان، توالت العلاقات الدبلوماسية مع دول المنطقة. في عام 1971، نقلت كل من إيران والكويت ولبنان الاعتراف من جمهورية الصين إلى جمهورية الصين الشعبية، ثم تلاها الأردن عام 1977 وليبيا عام 1978. الموجة الثانية من العلاقات حدثت في الثمانينيات، مع الإمارات في عام 1984، وقطر في عام 1988 والبحرين في عام 1989، والسعودية في عام 1990، وصولًا إلى إسرائيل في عام 1992(3).

مع انتهاء الحرب الباردة، أخذ الدور الصيني يتصاعد في الشرق الأوسط، مع التركيز بشكل شِبه كامل على الاقتصاد. وبعد أن كان يُنظر إليها من قِبل بكين كمنطقة ثانوية، باتت منطقة الشرق الأوسط، تظهر بشكل أكبر في حسابات الأمن القومي الصيني، وتصبح مصدرًا حيويًا للنفط، ومقصدًا أساسيًا للسلع والاستثمارات الصينية.

في موازاة تطوُّر العلاقات التجارية، اتّبعت الصين سياسة حَذِرة تِجاه الشرق الأوسط، حيث لم تعمل على اتّخاذ موقف مع طرف دون آخر، مثلها مثل التاجر الذي يبقى على الحياد كي لا تتأثر تجارته. وإذا كانت بكين في كثير من الأحيان تنحاز إلى القضايا العربية في مجلس الأمن، فإن هذا الأمر كان يخدم مصالحها التجارية في المنطقة.

مع بداية الألفية الجديدة، بدأت المصانع والشركات الصينية تجتاح أسواق الشرق الأوسط، بمختلف أنواع البضاعة، من المعدات الصناعية والزراعية والطبية إلى قطع السيارات إلى الأدوات المنزلية والكهربائية، وغيرها من السلع التقليدية والسلع المستحدثة التي تجذب التجار.

(2) Scobell, Andrew, and Alireza Nader. China in the Middle East: the Wary Dragon. RAND Corporation, Santa Monica, Calif., 2016, p. 4.
(3) Scobell, p. 4.

في تلك الفترة، كان تجار المنطقة هم الذين يتوجهون إلى الصين، لشراء البضائع، مستندين إلى تجارب سابقة لنظرائهم، وإلى معرفة عامة حول أسعار البضائع ونوعياتها. وكان الكثير من التجار يستعينون بالإنترنت الصاعد حديثًا في الشرق الأوسط، للتواصُل عَبْر البريد الإلكتروني مع المصانع والشركات الصينية، للاتفاق على شراء بضائع أو على تنظيم زيارات إلى المدن الصينية، ومن بينها على سبيل المثال مدينة "غوانزو" الجنوبية(4).

وقد ترافقت موجة الرحلات التجارية من الشرق الأوسط إلى الصين، مع تطوُّر تدريجي في حركة الطائرات المتوجّهة من المدن الشرق أوسطية إلى الصين، وصولًا إلى تنظيم الرحلات الطويلة المباشرة بين بعض المدن العربية والمدن الصينية.

يمكن القول إن الصين دخلت الشرق الأوسط تجاريًا من دون أن تبذل جهودًا تسويقية وإعلانية كبرى، أو تنتهج سياسة إرسال الوفود الرسمية أو الخاصة، إذ اعتمدت بشكل كبير على الإعلان عَبْر التجار الذين يزورونها. بالتالي، فإن تجار الشرق الأوسط هم الذين ذهبوا إلى مصانعها ومعارضها السنوية، وأتوا ببضائعها التي اكتسحت المنطقة. وكل ما كانت تفعله مصانع الصين هو التركيز على زيادة الإنتاج وتطويره. وللمفارقة، فإن «طريق الحرير» الذي كان رائجًا منذ قرون طويلة، كان يعتمد على التجار من دول أخرى، الذين كانوا يأتون إلى الصين بحثًا عن البضائع، بينما قلّما سار الصينيون في ذلك الطريق(5).

ولعل العامل الهامّ، الذي دفع بالتجارة الصينية مع العالم إلى مراحل متقدمة، هو أن الصين انسحبت تدريجيًا من سمعتها الطاغية حول البضاعة الهشّة أو الخفيفة، إذ إنها بينما حافظت على خيار البضاعة الرخيصة، فقد أصبحت تنتج بضائع بمستويات متقدمة. وصحيح أنها دأبت على تقليد السلع العالمية، لكن مع الوقت أصبح لها سلعها الخاصة، ومنتجاتها الجاذبة في كل المجالات.

وتمثل أحد العوامل الجاذبة للتجار، بأن المصانع الصينية، تسمح على نطاق واسع، باعتماد أي اسم ماركة يبتكرها التجار، لتسويقها في بلدانهم، الأمر الذي فتح الطريق نحو بناء علاقات متينة وطويلة الأمد بين التجار وبين المصانع التي يتعاملون معها.

وفي السنوات الأخيرة، بدأت المصانع الصينية تصنّع بنفسها المعدات الثقيلة والمكونات الدقيقة، بعد أن كانت تستوردها من اليابان ومن كوريا الجنوبية على سبيل المثال، ومن بينها الأجزاء الأساسية في الأجهزة الكهربائية والطبية التكنولوجية.

إلى ذلك، فإن الكثير من الشركات العالمية باتت تصنّع سلعها في الصين، حيث تبحث هذه الشركات عن اليد العاملة الرخيصة، لكن أيضًا الماهرة، فضلًا عن المواد الأولية. وإذا كانت الماركات العالمية المصنّعة في الصين لا تُعتبر صينية، إلا أنها تعطي البلاد سمعة هامة، ورواجًا أكبر على الصعيد العالمي، فضلًا عن أن صناعتها داخل الصين تُسهم في تطوير قطاع الصناعة، وفي جذب أموال واستثمارات هائلة، بالإضافة إلى تشغيل خطوط الإنتاج والمرافئ وكل القطاعات التي لها علاقة بالصناعة والتصدير.

(4) عاصمة محافظة غواندونغ، تقع شمال غرب هونغ كونغ، وهي من المدن الصينية الكبرى.

(5) Alterman, John B. «China, the United States, and the Middle East.» The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, edited by James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018, pp. 58-37, p. 41.

في موازاة كل ذلك، عملت الصين على تنمية مواردها البشرية بما يخدم توسّعها التجاري حول العالم، حيث يدرس الكثير من شبابها اختصاص التجارة الدولية، أو الاختصاصات القريبة منه، مع تعلّم اللغات الأجنبية، وبشكل خاصّ الإنكليزية، وذلك لبناء قدرات التعامل مع العالم تجاريّا، وتسويق المنتجات والاستثمارات الصينية. واللافت أن الكثير من موظفي التسويق والعلاقات العامة في الشركات والمصانع الصينية، يستخدمون أسماء غربية مستعارة للتعامل مع تجار العالم، ومنهم تجار الشرق الأوسط، بدلًا من أسمائهم الصينية، الصعبة على مواطني عدد كبير من الدول.

الاندفاع الصيني

سلكت الصين في السنوات الأخيرة، نهجًا ثابتًا في تطوير علاقاتها التجارية مع دول العالم، ومن بينها دول الشرق الأوسط، حيث كانت تتقدم بشكل مستقرّ من مرتبة إلى الأعلى منها، وإن ببُطْء أحيانًا.

وفي إطار هذا التقدم، وبعد أن كانت الصين تركز على جذب واستقبال التجار، باتت هي التي تبادر بإرسال وفودها الرسمية والخاصة، وبنشر الإعلانات في دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط. وقد فتح هذا النهج الصين على علاقات متطورة مع تلك الدول، انتقلت تدريجيًا من تصدير السلع واستيراد النفط، إلى الاستثمارات، وصولًا إلى الدبلوماسية والعلاقات العسكرية.

استنادًا إلى هذا النهج، أصبحت الصين منذ سنوات عدة، شريكًا تجاريًا أساسيًا لدول المنطقة، وأصبحت مشاريعها الاستثمارية مَحَطّ اهتمام ومصدر إنتاج هامّ لتلك الدول. وقد ارتفعت الاستثمارات والعقود الصينية في الدول العربية (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من دون القرن الإفريقي) من 2,51 مليار دولار عام 2005، إلى 57,59 مليار دولار عام 2010، إلى 115,41 مليار دولار عام 2015، ثم إلى 196,93 مليار دولار عام 2020.

وزادت الاستثمارات والعقود الصينية في الشرق الأوسط، والتي تتنوع من النفط والغاز (أكبرها) إلى الطاقة، ثم المطارات، ثم سكك الحديد، ثم الطرقات، وغيرها، بواقع 22,37 مليار دولار عام 2018، لتهبط تلك الزيادة إلى 5,82 مليار دولار عام 2020، في طبيعة الحال بسبب وباء "كورونا" وتأثيراته الكبيرة على الصين والعالم بأسره(6). وبلغت قيمة مشاريع البنى التحتية في الشرق الأوسط، والتي تمّ تلزيمها لمتعهدين صينيين، 13,8 مليار دولار في 2014، و24,9 مليار دولار في 2018(7).

وفي نظرة على عام 2019، أي قبل انتشار وباء "كورونا"، أظهرت بيانات صادرة عن وزارة التجارة الصينية، أن حجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى 266,4 مليار دولار أميركي، بزيادة 9% على أساس سنوي.

وبلغت الواردات الصينية من الدول العربية 146 مليار دولار أميركي في عام 2019، بزيادة 4,8% على أساس سنوي. وفي الفترة نفسها، وصلت الصادرات الصينية إلى الدول العربية إلى 120,4 مليار دولار أميركي، بزيادة 14,7% على أساس سنوي. وأوضحت البيانات أن الاستثمارات المُباشِرة الصينية في الدول العربية بأكملها بلغت 1,42 مليار دولار أميركي في عام 2019 بزيادة 18,8%(8).

(6) China Global Investment Tracker - AEI. www.aei.org/china-global-investment-tracker/.

(7) «Oil and Gas Projects Led by Chinese Contractors in the Middle East Stand at US75,3$bn.» GlobalData.

(8) 266,4 مليار دولار حجم التجارة بين الصين والدول العربية في عام 2019. وكالة "شينخوا"، 5 أيار/ مايو 2020، htm.139031604_c/05/05-2020/arabic.news.cn

الشكل رقم (1)

خريطة الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2020

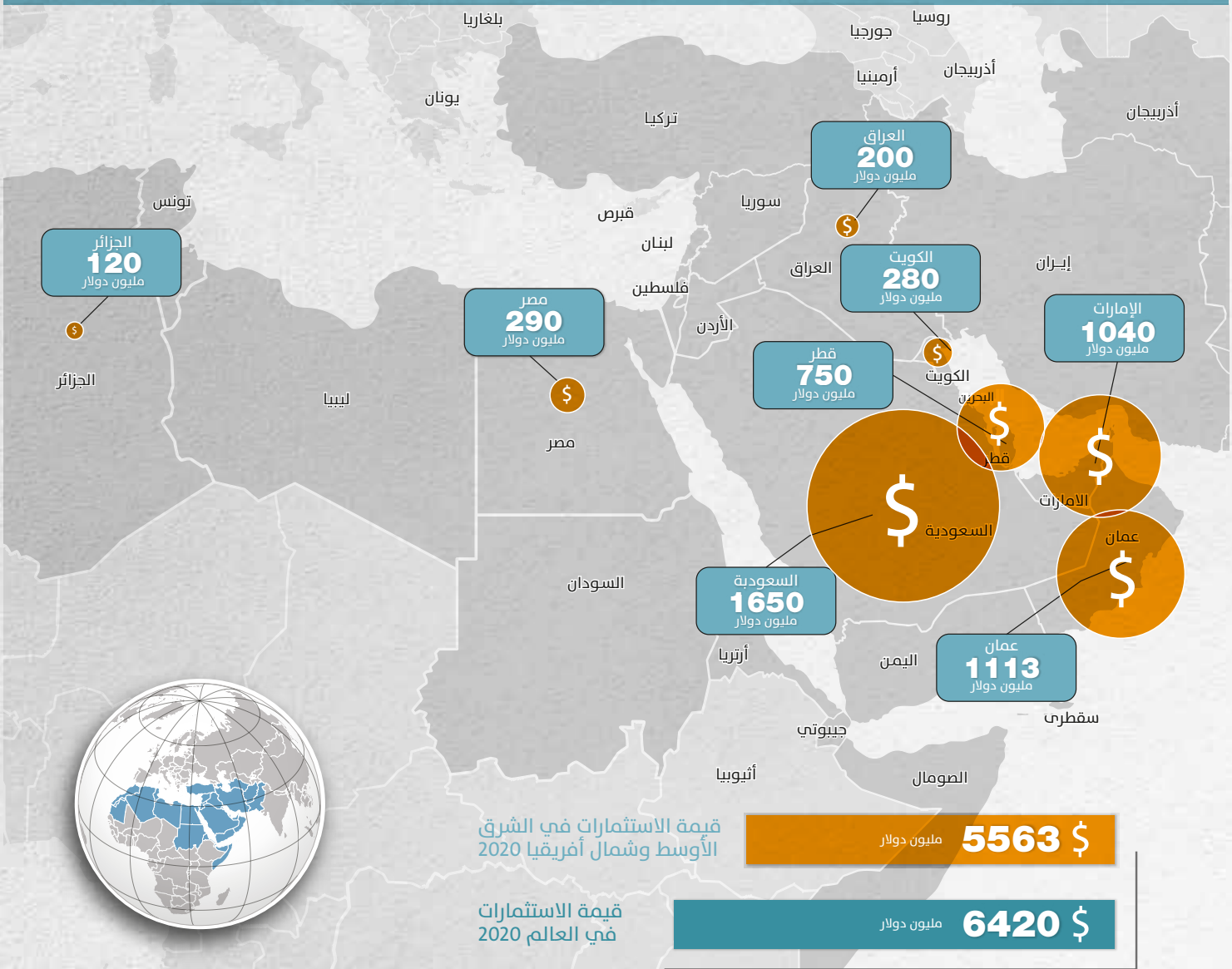

نسبة الاستثمارات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2020 مع الاستثمارات الصينية في كل العالم في ذلك العام

المصدر:
American Enterprise Institute for Public Policy Research, China Global Investment Tracker

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2019، بلغت مشاريع النفط والغاز المنفّذة من قِبل شركات صينية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 75,3 مليار دولار(9).
وتُعتبر السعودية أكبر الدول العربية في حجم العلاقات الاستثمارية مع الصين، حيث بلغت قيمة الاستثمارات والعقود بين 2005 و2020، 39,86 مليار دولار، تليها الإمارات بواقع 34,7 مليار دولار، ثم الجزائر بـ23,85 مليار دولار، والعراق بـ 23,78 مليار دولار، ثم مصر بـ23 مليار دولار. في مُوازاة ذلك، بلغت قيمة الاستثمارات والعقود الصينية في إيران 26,56 مليار دولار، في الفترة ما بين 2005 و2020. وقد وقّعت الصين وإيران في آذار/ مارس الماضي، اتفاقية شراكة إستراتيجية لمدة 25 عامًا، أشارت التسريبات إلى أنها تسمح لبكين بشراء النفط الإيراني، في تَحَدٍّ للعقوبات الأميركية على طهران. وفي المقابل، تسمح إيران للصين بالاستثمار في البلاد(10).
ويتصاعد طلب الصين لمصادر الطاقة، فيما يملك الشرق الأوسط ثلثَيْ الاحتياطات المؤكدة للنفط عالميًا وبِنًى تحتية متطورة لنقل النفط وتكريره. وابتداءً من عام 2015، أصبحت الصين المُستورِد الأكبر للنفط الخامّ عالميًا، نصفه يأتي من الشرق الأوسط(11). وعام 2019، استوردت الصين من السعودية وحدها 16,8% من وارداتها الإجمالية للنفط الخامّ(12).

دول مجلس التعاون الخليجي من بين شركاء الصين الأسرع نموًا، لكن ليس فقط بسبب تزايُد استيراد النفط من قِبل الصين، بل أيضًا بسبب الأنواع الكثيرة من السلع التي تصدّرها الصين إلى الخليج. وتركزت الاستثمارات الصينية في الدول الخليجية في قطاعات الطاقة والعقارات وتطوير البنية التحتية(13).

تتعاون الصين مع دول الخليج، من خلال الصناديق الاستثمارية. على سبيل المثال، أسست الإمارات والصين عام 2015، صندوقًا استثماريًا إستراتيجيًا بقيمة 10 مليارات دولار، بين مجموعة أبو ظبي الاستثمارية «مُبادَلة» والبنك الصيني للتنمية(14).

(9) «Oil and Gas Projects Led by Chinese Contractors in the Middle East Stand at US75,3$bn.» GlobalData.
(10)بوين، جيرمي. «هل أصبحت إيران بوابة الصين لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط؟». «بي بي سي» عربي، 1 نيسان/ إبريل 2021، 56589117-www.bbc.com/arabic/middleeast
(11) Scobell, Andrew. «China's Search for Security in the Greater Middle East.» The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, edited by James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018, pp. 36-13, p. 13.
(12) Workman, Daniel. »Top 15 Crude Oil Suppliers to China.» World's Top Exports, 2 Dec. 2020, www.worldstopexports.com/top-15-crude-oil-suppliers-to-china/.
(13) Yahya, Maha. «How Has China's Role in the Middle East Evolved?». Carnegie Middle East Center, carnegie-mec.org/26/09/2019/how-has-china-s-role-in-middle-east-evolved-pub79930-.
(14) «Oil and Gas Projects Led by Chinese Contractors in the Middle East Stand at US75,3$bn.» GlobalData.

الشكل رقم (2)

أعلى عشرة موردين للنفط الخام إلى الصين في عام (2020)

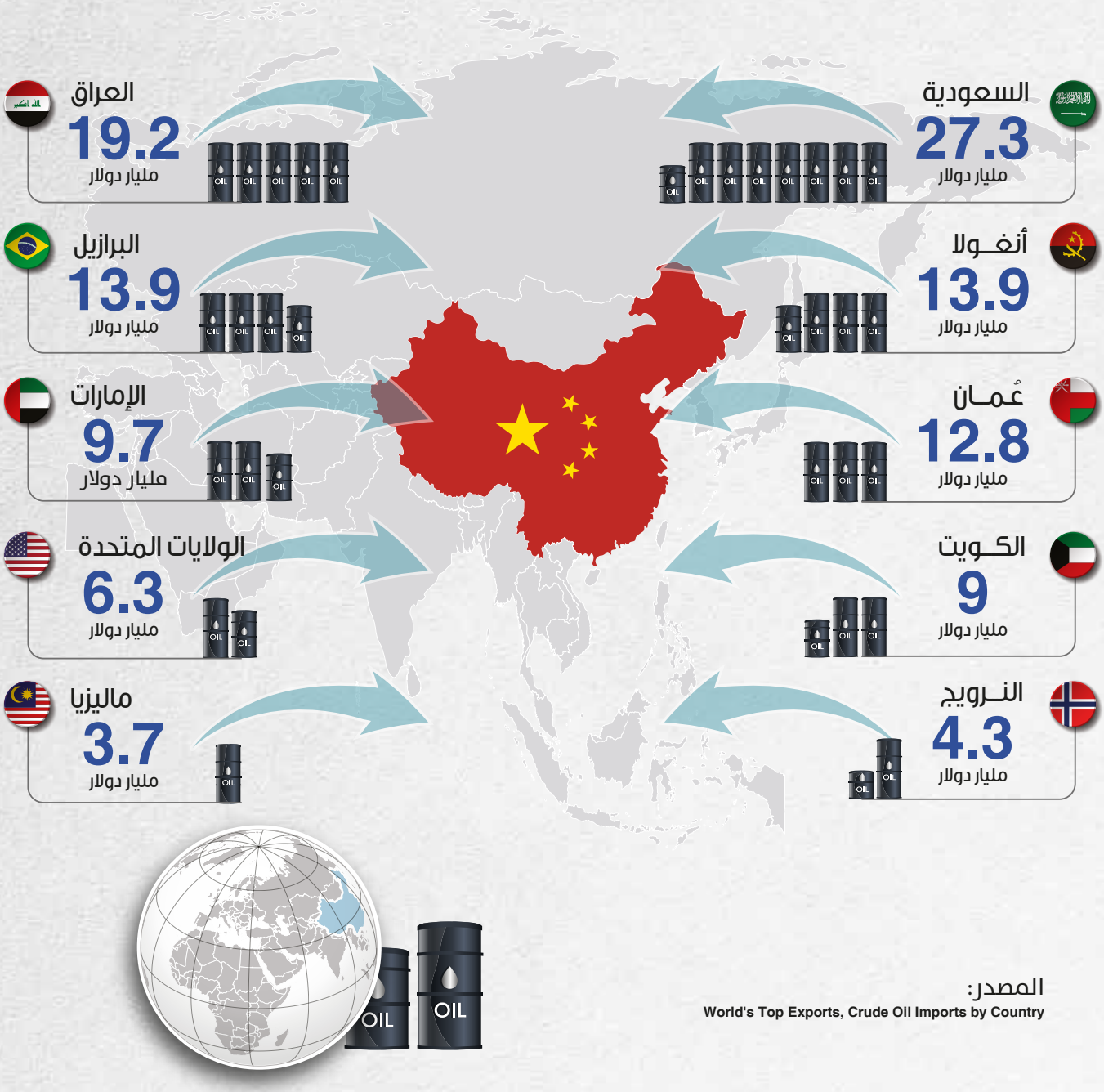

المصدر:
World's Top Exports, Crude Oil Imports by Country

وأطلقت الإمارات والصين في 28 آذار/ مارس 2021، المشروع المشترك «علوم الحياة وتصنيع اللقاحات». وبموجب الإعلان، جرى تدشين أول خط تصنيع وإنتاج لقاح "كوفيد - 19" في دولة الإمارات بين مجموعة «جي 42» الإماراتية ومجموعة سينوفارم CNBG الصينية.

وأكد وزير الخارجية والتعاون الدولي الإماراتي الشيخ "عبد الله بن زايد آل نهيان"، خلال إطلاقه المشروع مع نظيره الصيني "وانغ يي" في أبو ظبي، أن الإمارات والصين تدشّنان فصلًا جديدًا في تاريخ علاقتهما التاريخية والاستثنائية عنوانه «شراكة إستراتيجية من أجل الإنسانية»، فيما قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «جي 42» الإماراتية "بينغ تشاو": إن المشروع المشترك الجديد سيؤدي إلى «إحداث ثورة في مجالَي العلوم والتكنولوجيا الحياتية بالمنطقة خلال السنوات المقبلة»(15).

ويعيش في الإمارات نحو 200 ألف صيني، يُشكّلون 2,11% من مجموع سكان البلاد(16). ومن بينهم مَن يعمل على خدمة الزبائن في إفريقيا وأوروبا، والذين يُفضّل بعضهم القيام بتجارة مع الصين في الإمارات بدل السفر إليها(17). ويُذكر أنه مع تزايُد السلع الصينية في الإمارات، تمّ خلال السنوات الأخيرة، إجراء توسّعات كبرى على «دراغون مارت»، وهو مول تجاري للسلع الصينية، على مشارف دبي(18).

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة الصينية تُقدّم مساعدات سنوية بعشرات مليارات الدولارات على شكل قروض ومِنَح في العديد من دول الشرق الأوسط، وهو ما يجعل من الصين شريكًا في التنمية والأعمال الخيرية، خصوصًا في الدول غير المستقرة اقتصاديًا. في صيف 2018، وخلال اجتماع لمنتدى التعاون الصيني العربي في بكين، تعهدت الصين بمبلغ 23 مليار دولار على شكل قروض ومساعدات تنمية للمنطقة(19).

ويُذكر أن الصين هي أكبر مستثمر خارجيّ في العالم، حيث تخطّى مجموع استثماراتها منذ عام 2005، في الخارج، الألفي مليار دولار. في عام 2020، تراجع النشاط في الخارج بسبب وباء كورونا، لكن من المتوقّع أن تعود الأرقام إلى التصاعد الثابت.

الارتفاع في حجم التجارة ليس فقط مع الشرق الأوسط، بل هو جزء من ارتفاع كبير مع العديد من مناطق العالم. فالتجارة الصينية مع آسيا الوسطى على سبيل المثال، ارتفعت إلى 46 مليار دولار عام 2012، من 527 مليون دولار عام 1992(20).

(15) عبدالله بن زايد ووزير خارجية الصين يُطلقان مشروع 'علوم الحياة وتصنيع اللقاحات في دولة الإمارات». وكالة أنباء الإمارات (وام).» 28 آذار/ مارس 2021، wam.ae/ar/details/1395302922203

(16) GMI Blogger. «UNITED ARAB EMIRATES POPULATION STATISTICS (2021).» Official GMI Blog, 3 June 2021, www.globalmediainsight.com/blog/uae-population-statistics/.

(17) Alterman, John B. «China, the United States, and the Middle East.» The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, edited by James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018, pp. 58-37, p. 42.

(18) Scott, Andrew. «Nakheel Triples Retail Space in Dragon Mart with Opening of Extension.» The National, 10 Nov. 2015, www.thenationalnews.com/business/nakheel-triples-retail-space-in-dragon-mart-with-opening-of-extension1,29913-.

(19) «Oil and Gas Projects Led by Chinese Contractors in the Middle East Stand at US75,3$bn.» GlobalData.

(20) «The Great Well of China.» The Economist, 20 June 2015, www.economist.com/middle-east-and-africa/18/06/2015/the-great-well-of-china.

مُبادَرة «الحزام والطريق»

الصين هي المصدِّر الأكبر للبضائع في العالم، وطالما كانت تبحث عن سُبُل للاقتراب من أسواقها في الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا وأميركا. وقد أسّست لهذا الغرض مدنًا صناعية ومصانع في العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط، لتكون قريبة من وجهات التصدير.

الصين هذه، التي لا زالت تتوسع في كل حَدَبٍ وصَوْبٍ، وتغزو العالم بسلعها، لم تَعُدْ تكتفي بالطرق البحرية، والجوية التقليدية، بل انتقلت في السنوات الأخيرة، إلى مرحلة فتح طرقات سريعة من خلال مشروع مواصلات مُستوحًى من «طريق الحرير» القديم.

الشكل رقم (3)

مسار مبادرة الحزام والطريق

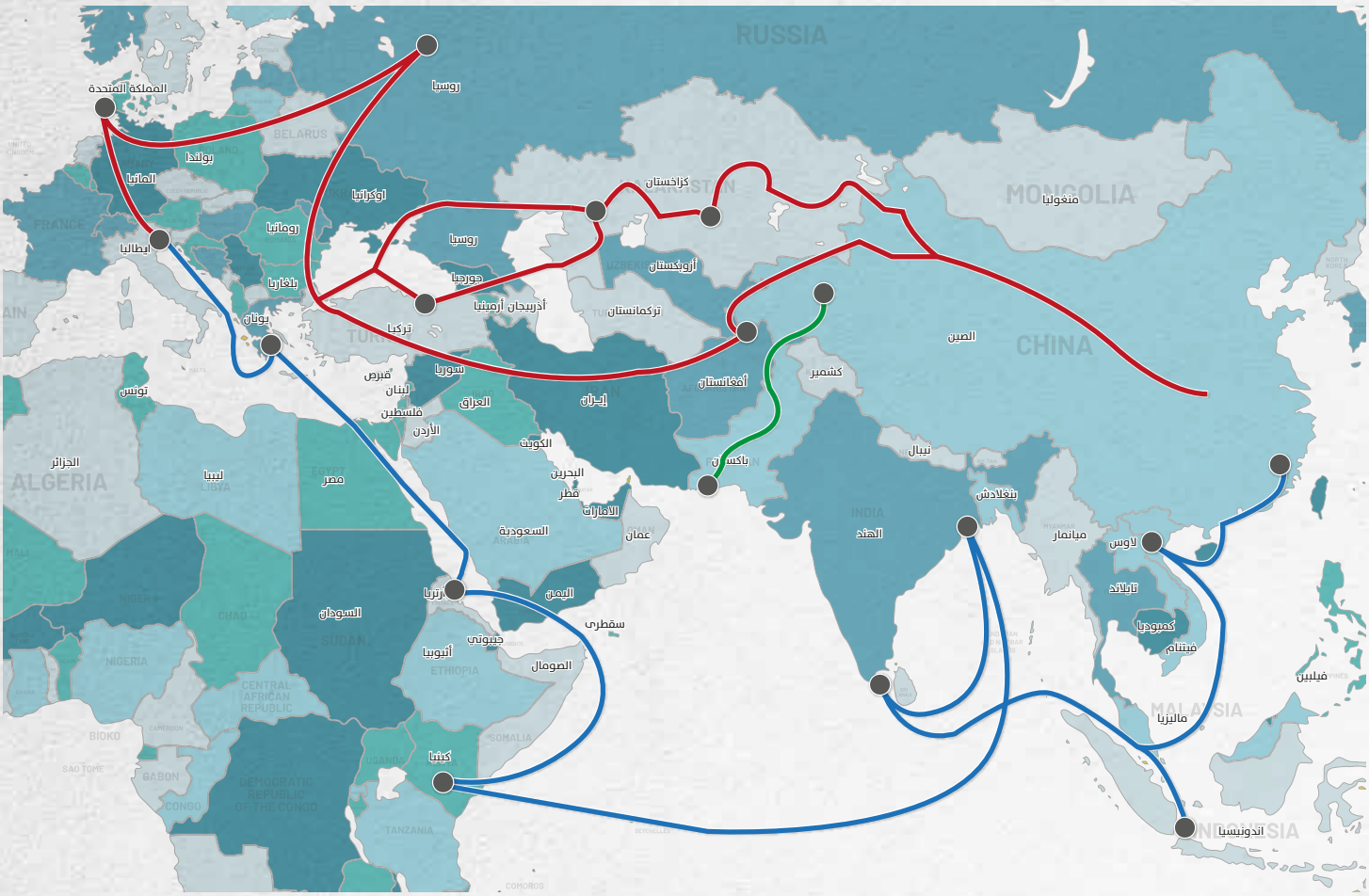

الممر الاقتصادي بين الصين وآسيا الوسطى وغرب آسيا

الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان

طريق الحرير البحري

فقد أطلق الرئيس الصيني "شي جين بينغ" في عام 2013، مبادرة «الحزام والطريق» (المعروفة أيضًا باسم «حزام واحد، طريق واحد»)، من أجل ربط الصين بالعالم، من خلال أكبر مشروع بِنْية تحتية في التاريخ. هذه المبادرة، التي قامت على أنقاض «طريق الحرير» القديم، تهدف إلى وصل آسيا بإفريقيا وأوروبا، من خلال شبكات مواصلات بحرية وأرضية، لزيادة التجارة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ويُذكر أن «طريق الحرير» هو طريق تاريخي كان يمتد من مدينة تشانغآن (شيان حاليًا)، عاصمة الصين قديمًا، إلى أوروبا عبر آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وكانت تُنقل عَبْره البضائع وأشهرها الحرير، وقد استمرّ مزدهرًا لقرون طويلة.

«طريق الحرير» الجديد، الذي خُصصت له مليارات الدولارات من الاستثمارات، يشمل العديد من البلدان من أوروبا إلى آسيا الوسطى، وهو يهدف إلى إنشاء خطوط سكك جديدة وخطوط أنابيب طاقة وطرق بحرية وطرق سريعة في أوراسيا، وجعل الخدمات اللوجستية أكثر سرعة.

ويعبر هذا الطريق ثلاث مسارات برية. الأول يربط الصين بأوروبا عَبْر آسيا الوسطى، بينما يمتد الثاني من الصين إلى وسط آسيا وغربها ومنطقة الخليج العربي، وصولًا إلى البحر المتوسط، فيما ينطلق المسار الثالث من الصين إلى جنوب شرق آسيا، ثم جنوب آسيا، فالمحيط الهندي.

وفي كانون الأول/ ديسمبر الماضي، سار قطار التصدير بين تركيا والصين، انطلاقًا من مدينة إسطنبول وصولًا إلى مدينة "شيان"، وقد استغرقت الرحلة 12 يومًا. وسار القطار في رحلته مسافة 8693 كيلومترًا، عَبْر جورجيا، وأذربيجان، وكازاخستان، وصولًا إلى الصين. وبالطبع، يصل هذا القطار الصين بأوروبا، عَبْر تركيا.

تجدر الإشارة إلى أن شحن البضائع عَبْر البرّ، في سكك حديد منظمة ومنتظمة، قد يكون أكثر جاذبية، بسبب عامل السرعة، وهو ما يبحث عنه التجار. وإذا كانت القطارات أقلّ قدرة من البواخر، على استيعاب حاويات ضخمة، فإنه من الممكن استخدام حاويات أصغر، ولكن بعدد أكبر.

وتُخطّط الشركات والمصانع الصينية إلى الاستفادة من طريق الحرير الجديد، للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط، بشكل أوسع وأسرع، الأمر الذي من شأنه أن ينقل العلاقات التجارية بين الصين ودول المنطقة، وبالتالي الوجود الصيني فيها، إلى مراتب أعلى في السنوات المقبلة.

وفي كلمته أمام المؤتمر الوزاري السادس لمنتدى التعاون الصيني العربي، في حزيران/ يونيو 2014، شرح الرئيس الصيني إستراتيجية بلاده المسماة «1+2+3»، وهي إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية "الصينية-العربية" في مجالات الطاقة، والتجارة، والاستثمار، إضافة إلى ثلاثة قطاعات جديدة هي الطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء، والطاقة الجديدة.

وترتبط إستراتيجية «1+2+3» بالإمكانات والفرص الذي سيوفرها «طريق الحرير»، مع التركيز على الاعتبارات الجيواقتصادية وليس الجيوسياسية(21).

(21) Sun, Degang. China's Soft Military Presence in the Middle East. MEI@11 ,75 March 2015, www.mei.edu/publications/chinas-soft-military-presence-middle-east

الشكل رقم (4)

مقارنة استثمارات الصين في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل وبعد مبادرة الحزام والطريق

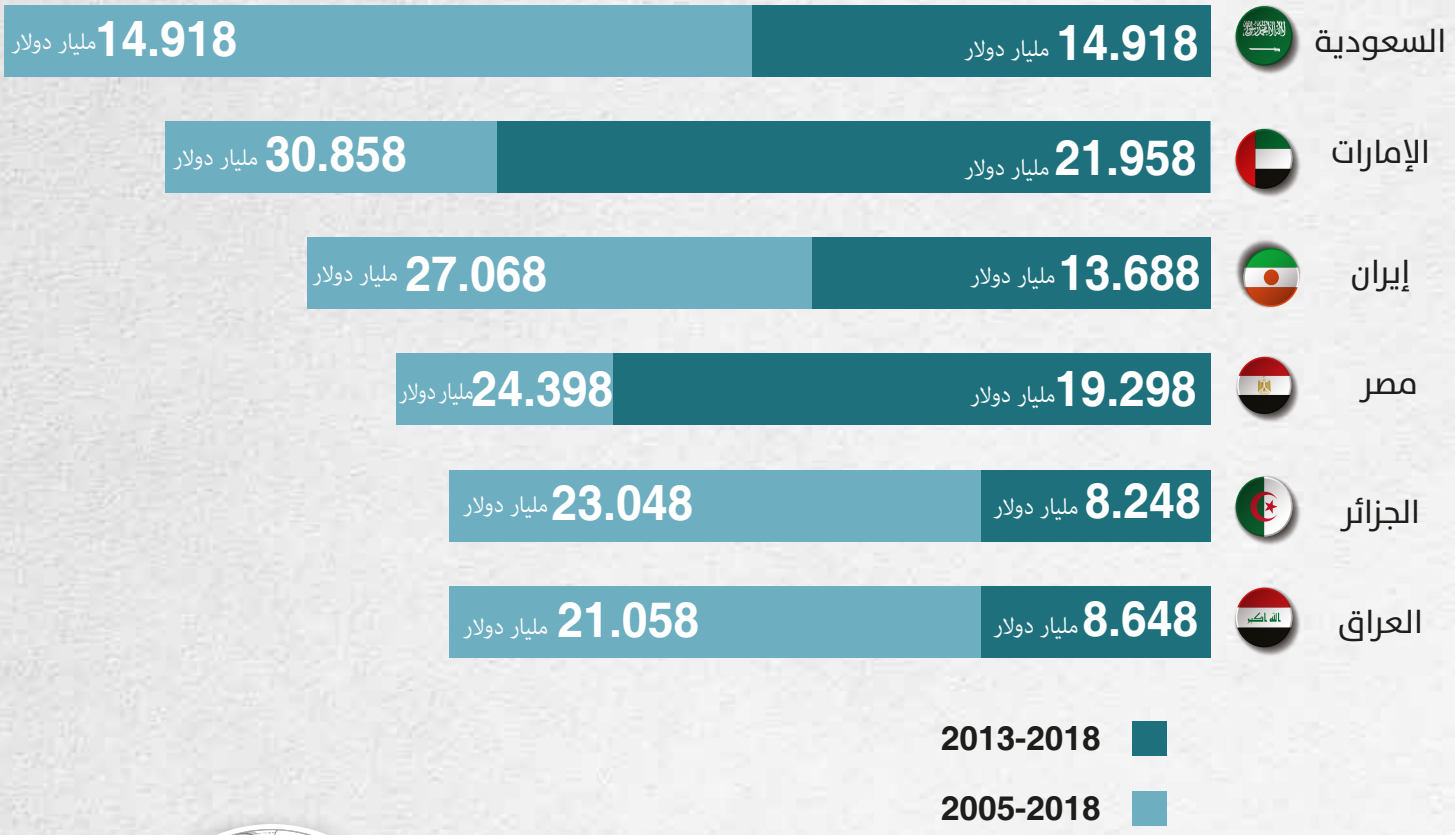

نسبة الزيادة في المعدل السنوي بعد المبادرة

39%

المصدر:

China's Global Investments Are Declining Everywhere Except for One Region, Foreign Policy, 16/5/2019

ثانيًا: التمدّد الصيني العسكري

في أعقاب تصاعُد علاقاتها التجارية والاستثمارية مع دول الشرق الأوسط، بدأت الصين تسجّل وجودًا عسكريًا ناعمًا، في عدد من تلك الدول. وإذا كان هذا الوجود العسكري، يعود بشكل خاص إلى ضرورة حماية المصالح التجارية والاستثمارية، فإنه لا يمكن أن يخرج عن النهج الصيني الثابت في التقدم تدريجيًا ببُطْء، لكن نحو مراتب أعلى، في العلاقة مع الشرق الأوسط، وبالتالي في النفوذ داخل دول المنطقة.

الانتشار العسكري الصيني هو قابل للتطبيق من الناحية السياسية، حيث يرى المراقبون أنه لا يشكل عاملًا مؤثرًا في الصراعات الدولية، وذلك بسبب سِجِلّ الصين القوي في الالتزام بمبادئ عدم الانحياز(22).

وفي طبيعة الحال، لا يمكن أن يقارن بالوجود الأميركي في المنطقة، إذ تملك الولايات المتحدة قواعد عسكرية عدة، يقيم بها آلاف الجنود، وتضمّ مُعَدّاتٍ وأسلحةً متطورةً.

ومنذ حطّت في المياه الصومالية عام 2008، أطلقت قوات البحرية الصينية تدريبات مشتركة ضد القرصنة، وقامت بزيارات إلى الدول المجاورة، في محاولة لممارسة نوع من الدبلوماسية العسكرية. وقد بنت هذه القوات محطات خدمات تقنية مؤقتة في جيبوتي وعُمان والسعودية والسودان(23).

التطوُّر الصيني التدريجي، على صعيد الوجود العسكري في المنطقة، أسفر عن أول قاعدة عسكرية لبكين في العالم العربي، وتحديدًا في جيبوتي. فبالتزامن مع الذكرى التسعين لتأسيس «جيش التحرير الشعبي»، افتتحت بكين في الأول من آب/ أغسطس 2017، تلك القاعدة العسكرية، وهي أول قاعدة عسكرية للصين خارج حدودها.

وكانت الصين بدأت في عام 2016، تخطيط بناء القاعدة، لاستخدامها في إمداد سفن القوات البحرية التي تشارك في مهامّ حفظ السلام والإغاثة قُبالة سواحل اليمن والصومال، معلِنة أنها ليست سوى قاعدة لوجيستية، مع العلم أن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" يشرف على برنامج لتحديث الجيش يتضمن تطوير إمكانيات الجيش للعمل بعيدًا عن حدود البلاد(24).

وفي مُوازَاة التمدد العسكري الصيني، أثمرت المساعي الروسية لإقامة قاعدة بحرية في السودان، والتي بدأت مع نظام عمر البشير، اتفاقًا لإنشاء قاعدة في بورتسودان، ستكون موطئ قدم أساسيًا للكرملين في البحر الأحمر، وأول قاعدة له في القارة السمراء. وبموجب هذا الاتفاق، وصلت السفينة «الأميرال غريغوروفيتش» إلى المرفأ في شباط/ فبراير الماضي، لتكون أول سفينة روسية ترسو في الميناء، في التاريخ الروسي الجديد.

الميناء بورتسودان الذي يقع على مسافة 675 كم شمال شرق العاصمة الخرطوم، صعد إلى واجهة الأحداث في الفترة الأخيرة، من بوابة روسيا، التي وجدت أنه آنَ الأوان للتوسع خارج البحر الأبيض المتوسط، عند سواحل كانت شهدت قديمًا على وجود موسكو العسكري، قبل انهيار الاتحاد السوفياتي.

(22) Sun, Degang. China's Soft Military Presence in the Middle East. MEI@11 ,75 March 2015, www.mei.edu/-publications/chinas-soft-military-presence-middle-east

(23) Sun, Degang. China's Soft Military Presence in the Middle East. MEI@11 ,75 March 2015, www.mei.edu/-publications/chinas-soft-military-presence-middle-east

(24) الصين تفتتح أول قاعدة عسكرية دولية في جيبوتي». رويترز، 1 آب/ أغسطس 2017.
idARAKBN1AH3W9-www.reuters.com/article/china-djibouti-na4

الاتفاق "الروسي – السوداني"، الذي سيمتدّ على 25 عامًا، والذي أُعلِنَ عنه في 8 كانون الأول / ديسمبر الماضي، وهدف إلى «دعم السلم والاستقرار في المنطقة»، يسمح لموسكو بأن ترسل في وقت واحد أربع سفن و300 عنصر، إلى القاعدة المقرّر إنشاؤها، في عاصمة ولاية البحر الأحمر، المدينة التي تُعتبر مدخلًا أساسيًا إلى السودان وإفريقيا. الاتفاق يمنح كذلك موسكو الحق في استخدام المطارات السودانية لنقل الأسلحة والذخائر والمعدات، لدعم القاعدة في بورتسودان. وهو أمر يخفف كثيرًا من الحاجة إلى الرحلات الطويلة وعبور المضايق الجيوسياسية.

الحدث العسكري الروسي يُطلق في طبيعة الحال، ضجّة حول التنافس "الروسي – الأميركي" في المنطقة والعالم، حيث أصبحت "بورتسودان" بؤرة جديدة لهذا التنافس، بعد إزالة السودان عن القائمة الأميركية للإرهاب. لكن في الواقع، حقيقة المشهد، على أهميته، هي أكبر من التنافس الأميركي-الروسي التقليدي. فموسكو، من خلال وجودها في بورتسودان، ستكون قريبة من قاعدة بكين في جيبوتي.

وبالتالي، فإن أهمية القاعدة الروسية، وهي ليست قاعدة كبيرة، وبالطبع أصغر من القاعدة العسكرية في مدينة طرطوس السورية شرقي المتوسط، تكمن ليس فقط بكونها أول قاعدة لروسيا في إفريقيا، بل أيضًا لأنها تجعل أذرع الحلف "الصيني – الروسي" ممتدة سوية في منطقة إستراتيجية هامة على تخوم إفريقيا، قرب مضيق "باب المندب"، الذي تمرّ عبره نحو 700 مليار دولار من التجارة العالمية سنويًا، وملايين براميل النفط يوميًا.

وطالما كان البحر الأحمر، ومن خلال مضيق باب المندب، الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي، مرورًا بالبحر الأحمر، مقصدًا جيوسياسيًا تاريخيًا من "ألكسندر" إلى "نابليون"، إلى عصرنا الحالي. وبالتالي، فإن التعاون اللصيق بين القوتين الصينية والروسية في هذه المنطقة، ستكون له مفاعيل مهمة على الصعيد الجيوسياسي، خصوصًا أن بكين دائمًا ما تؤكد أنه يجب تعميق التعاون الإستراتيجي الشامل مع موسكو، دوليًا، وهو ما تكرره روسيا أيضًا.

ولعلّ التغيرات السياسية الهامة التي تحدث في شرق إفريقيا، وتحديدًا في السودان وإثيوبيا، تزيد من شهية الاستثمار الاقتصادي والعسكري، وبالتالي السياسي، خصوصًا أن المنطقة الجنوبية للبحر الأحمر هي أكثر تعقيدًا، إذ تشهد اضطرابات كثيرة، إن كان في غرب اليمن، أو في شرق إريتريا، وصولًا إلى جنوب باب المندب في الصومال. كل ذلك من شأنه أن يقلق الولايات المتحدة وحلفاءها، بدءًا من الملفات الاقتصادية في المنطقة، مرورًا بالتجارة العالمية، وصولًا في طبيعة الحال إلى القضايا الأمنية والعسكرية.

التنافس العسكري "الروسي–الصيني–الأميركي" سيجعل من البحر الأحمر موقعًا عسكريًا جيوسياسيًا جاهزًا للاضطراب في أي لحظة، خصوصًا أنه في علم السياسة، الوجود العسكري لا يعني مجرد وجود لوجستي، بل يعطي دفعًا سياسيًا، يشجّع على التدخل في كل الشؤون. فروسيا والصين أصبحتا هناك معًا. والقواعد العسكرية عندما تؤسّس، لا تنتهي إلا بأحداث كبرى، كما حدث مع الانهيار السوفياتي.

ثالثًا: الصراع "الصيني-الأميركي"

الصراع "الصيني-الأميركي" أصبح أمرًا واقعًا في العديد من أنحاء العالم، بعضه معلَن وبعضه مكتوم. وإذا كان هذا الصراع لا يشبه الصراع "الأميركي-السوفياتي" إبّان الحرب الباردة، كون تلك الأخيرة كانت تطغى عليها القرقعة المُعلَنة للسلاح، والتي كادت توصل إلى حرب عالمية ثالثة، فضلًا عن تسليح الأنظمة في كل من الحلفين، إلا أنه لا يقلّ ضراوة وراء الكواليس، خصوصًا مع السباق الاقتصادي والأمني بين البلدين، والمخاوف الأميركية المتصاعدة من الصين، على أكثر من صعيد.

الفارق بين الحرب الباردة، والصراع "الصيني-الأميركي"، أن أحد طرفَي الصراع، وتحديدًا بكين، لا تجاهر ولا تتحدى بقوة، بل تمضي ببُطْء وبالقوة الناعمة نحو تطوُّرها وتمدُّدها في مناطق العالم. وهنا تكمن مشكلة الولايات المتحدة، التي لا يتفق مسؤولوها على تحديد مُقارَبة موحّدة إزاء الصين.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الجدل لا يتوقف في واشنطن بين رجال الاستخبارات ورجال السياسة، وبين الإدارات المتعاقبة، حول مَن هو الأخطر على الولايات المتحدة، روسيا أم الصين، مع ميل كبير لاعتبار الصين هي الأخطر، كونها تتطور بشكل شامل، في الاقتصاد والتكنولوجيا والسلاح فيما يتوسع نفوذها في العالم.

التطور الصيني الذي لا يتوقف يجعل من إشكالية العلاقة بين واشنطن وبكين أكثر تعقيدًا، إذ بات الصراع الأيديولوجي بين الرأسمالية والشيوعية، فكرة ثانوية، ليس هو ما يستوحي منه المسؤولون الأميركيون تحذيراتهم من الصين، أو ما يَقُود المسؤولين الصينيين في ردودهم على إجراءات الولايات المتحدة بين الحين والآخر.

فالقلق لا يبارح الولايات المتحدة من الصين، أقوى ثاني اقتصاد، والتي تنتزع منها الكثير من الأدوار الاقتصادية، ومن المتوقّع أن تزيحها عن صدارة القوة الاقتصادية في العالم بحلول 2028، بعد أن كان الاقتصاد الأميركي أكبر بخمس مرات من الاقتصاد الصيني في عام 2005.

أما مشكلة الصين أنها كلما توسّعت عالميًا، وجدت نفسها تعتمد أكثر فأكثر على مناطق في العالم لها فيها تأثير صغير، وتحتاج إلى التوسع في نظام تم التأثير به من قِبل الآخرين على مدى عقود. وبشكل خاص، كلما توسعت الصين، تجد نفسها على تماسٍّ مع الولايات المتحدة، التي لا تُعتبَر لا منافسًا واضحًا ولا خصمًا واضحًا(25).

أحد مسارح الصراع "الأميركي-الصيني" هو الشرق الأوسط، حيث تتمدد الصين بشكل ثابت في العلاقات التجارية والاستثمارية، يرافقها توسّع عسكري خفيف لكن ثابت، يقلق الولايات المتحدة، كونها تملك النفوذ الأقوى في المنطقة، وبشكل خاصّ في دول الخليج.

(25) Alterman, John B. «China, the United States, and the Middle East.» The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, edited by James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018, pp. 58-37, p. 37.

بالطبع، النفوذ الأميركي يختلف عن النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، إن كان في الحجم، أو في الدوافع، مع امتلاك الولايات المتحدة تاريخًا من العلاقة مع دول المنطقة يمتد إلى عقود، ووجود ركيزة أساسية تدفع دائمًا بواشنطن نحو الشرق الأوسط، وهي إسرائيل.

لكن الصين التي بدأت منذ سنوات بمصالح ضيقة، طوّرت علاقاتها بشكل كبير، مع حلفاء واشنطن، كما مع عدوّها اللدود إيران، بحسب ما أظهرت الأرقام التي عرضناها سابقًا، وهو ما يشكل تهديدًا لمصالح ونفوذ الولايات المتحدة. وتواجه واشنطن إستراتيجية صينية تركز على استيراد النفط من المنطقة، وفي الوقت نفسه على تصدير استثمارات كبرى ومتشعبة، وبالتالي، يختلف الأمر عن مقاربة واشنطن للنفط العربي، وكيفية عملها على الاستفادة منه طوال العقود الماضية.

في الإطار ذاته، يرجع بعض المراقبين اهتمام الصين المتزايد في منطقة الشرق الأوسط إلى أن بكين تتصرف كردّة فعل إزاء السياسة الأميركية لإعادة التوازن في آسيا، والتي أعلنتها إدارة الرئيس "باراك أوباما" في عام 2012(26). فقد جعلت إدارة "أوباما" من إعادة التوازُن في آسيا أولوية في سياستها الخارجية، وعملت على تعزيز التحالفات الدفاعية والتعاون العسكري مع دول المنطقة، وسط تنامي قوة الصين العسكرية.

على خُطَى إفريقيا

المُنافَسة بين الصين والولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تُشبِه إلى حدّ بعيد، ما حصل وما زال يحصل في إفريقيا، بين بكين وواشنطن، حيث يحتدم الصراع على النفوذ في القارة السمراء. ولفهم الفارق بين الإستراتيجية الأميركية والإستراتيجية الصينية، من المفيد استعراض بعض الحقائق، علمًا أن جزءًا من إفريقيا، يتمثل في الدول العربية الإفريقية.

إفريقيا، ثاني أكبر مصدر للنفط الخام بعد الشرق الأوسط، هي من أغنى قارات العالم من حيث حجم الموارد الطبيعة، والمواد الخام الثمينة، وتمتلك 10% من الاحتياطات العالمية من النفط، و8% من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من ماسه، و20% من الذهب والكوبالت.

فتحت الصين مع إفريقيا علاقة تبادُلية: نأخذ موادّ أولية ونعطي نموًا. وقد شددت بكين في الكثير من المناسبات أنها تهتم بتعزيز قدرة التنمية الإفريقية الذاتية. ولا تكاد أي مدينة توحي بأمن واستقرار، وبإمكانية الاستثمار، حتى تبدأ الصين تغزوها بالسلع والمشاريع التجارية والتنموية.

(26) Scobell, Andrew, and Alireza Nader. China in the Middle East: the Wary Dragon. RAND Corporation, Santa Monica, Calif., 2016, p. 1.

وعلى الطريق من مرافئ الجنوب الصيني إلى المحيط الهندي، بواخر كأنها سلسلة لا تنقطع. وهناك، منها ما يعبر باب المندب، أو يحطّ في الساحل الجنوبي، أو يعبر الرجاء الصالح إلى الشرق، ثم برّا إلى عشرات الدول، ليجعل من الصين الشريك التجاري الأكبر لإفريقيا.

الولايات المتحدة، أيضًا لها طريقها إلى إفريقيا، عَبْر المحيط الأطلسي. لكن أقوى دولة في العالم، تختلف في تعامُلها مع إفريقيا، عن الصين. الاختلاف يتلخص في الإستراتيجية. فواشنطن تسلك طرقًا متعددة، بين السياسة والعسكر والاقتصاد، فيما لبكين طريق واحد هو الاقتصاد، مع النمو العسكري ببُطْء.

«الغزو» الصيني لإفريقيا يُقلِق الولايات المتحدة منذ سنوات. في عام 2011، عبّرت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "هيلاري كلينتون"، بعبارات رنّانة أقرب إلى الشعر منها إلى السياسة، إذ شدّدت خلال زيارتها إلى زامبيا، على ضرورة «الاستثمار في الشعوب»، وعدم إضرار المستثمرين بالحكم الرشيد والثروات الطبيعية لدول إفريقيا(27). في المقابل، بلغت استثمارات الصين الصامتة، في زامبيا 3,15 مليار دولار بين 2005 و2011(28)، مع إيجاد آلاف فرص العمل.

ومع الرئيس الجمهوري "دونالد ترامب"، كانت الجاذبية الأميركية في إفريقيا أضعف بكثير. فعندما كان مرشّحًا للرئاسة، وبعد سخريته اللاذعة من اللاجئين والمسلمين والعرب، فتح "ترامب" النار على الأفارقة قائلاً: إنهم «بحاجة لإعادة الاستعمار لمئة عام أخرى لأنهم لا يعرفون شيئًا عن القيادة والاستقلال»، ووصفهم بـ«الكسل والغباء والشره للطعام والهوس بالجنس والعنف»(29).

في طبيعة الحال، الدور المتصاعد للصين في إفريقيا، ليس فقط يمكن أن يعطي أبعادًا أوضح للدور الصيني المتصاعد في الشرق الأوسط، بل إنه من المرجح أنه يمنح ذلك الدور مَدًى أكبر، نظرًا لتداخُل منطقتَي الشرق الأوسط وإفريقيا اقتصاديًا وجيوسياسيًا.

في المقابل، قد يرى بعض المراقبين أن المقارنة بين النفوذ الصيني في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا، لا تستقيم كثيرًا، إذ إن لدول الشرق الأوسط مصالحَ كبرى مع الغرب، وارتباطًا اقتصاديًا مع النظام العالمي ومن ضِمنه النظام المصرفي، بعكس الكثير من الدول الإفريقية التي لن تخسر مصالح مهمة مع الغرب في مقابل علاقاتها المثمرة مع الصين.

(27) «الصين تسخر من ادّعاءات كلينتون بأن النفوذ الصيني في إفريقيا قد يؤدي إلى استعمار جديد». «بي بي سي» عربي، 4 حزيران/ يونيو 2011، clinton_africa_china_110614/06/2011/bbc.com/arabic/worldnews

(28) China Global Investment Tracker - AEI. www.aei.org/china-global-investment-tracker/.

(29) «ترامب: الأفارقة بحاجة لعودة الاستعمار». الجزيرة نت، 14 شباط/ فبراير 2016، https://bit.ly/3xRx2a5

رابعًا: توقّعات تطوّر النفوذ الصيني

في بحث العلاقات الدولية ومسارات تشكّل وتوسّع نفوذ الدول الكبرى، تستند التوقعات الأقرب إلى المنطق والتحليل المشروع، إلى النّسق الذي دأبت على انتهاجه الدولة موضوع التحليل، وما يترافق مع هذا النسق من أحداث وإحصاءات وأرقام، ومدى انتظامها في أُطر محددة.

في حالة العلاقات الصينية مع دول الشرق الأوسط، وما تستتبعه من نفوذ صيني في المنطقة، من الصعب أن يخرج أي توقّع للمستقبل، من الاستناد إلى النهج الثابت في تطوّر تلك العلاقات، بما تتضمنه من علاقات تجارية واستثمارية على أنواعها. والسؤال الذي لا بد من طرحه: إلى أي مدى يمكن أن تتطور تلك العلاقات بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط، وبالتالي النفوذ الصيني في المنطقة؟

في المستقبل المنظور، لا يبدو أن هناك أسبابًا واضحة ستجعل من الارتفاع التدريجي في حجم العلاقات التجارية والاستثمارية يتوقف، إلا في حالات استثنائية مؤقتة، كما حدث مع انتشار وباء "كورونا" عام 2020، وهو أمر انسحب على النشاط العالمي ككل، وليس على النشاط الصيني في الشرق الأوسط، والذي ما لبث أن استعاد قوته بعد انحسار الوباء بفعل حملات التلقيح.

وبالتالي، وفي إطار التطور المستقيم، الذي لم ينحرف في العقود السابقة إلى أي نسق تطوري دائري، من المتوقع أن يزداد الوجود الصيني في الشرق الأوسط تدريجيًا، مع ما يعنيه ذلك من تعميق التشبيك مع القطاعين الرسمي والخاص في دول المنطقة.

وفي طبيعة الحال، إن التطور في العلاقات التجارية، وفي حجم الاستثمارات وتوسيع مروحة العلاقات التشبيكية مع دول المنطقة، من شأنه أن يتطور تدريجيًا إلى مزيد من النفوذ الصيني، الاقتصادي أولًا، ثم السياسي والعسكري ثانيًا.

وإذا كانت القوة الصينية العسكرية الناعمة استحدثت في المنطقة، لحماية المصالح التجارية والاستثمارية، فإنه من المتوقع أن تمضي الصين في هذا النهج، خصوصًا مع توسّع شبكة علاقاتها وأُطرها في مختلف دول المنطقة، مع إمكانية تطوير التعاون في الصناعات العسكرية والتدريبات المشتركة، أو الصناعات العسكرية الصينية على أرض الشرق الأوسط.

كل ما تقدّم يَشِي بإمكانية زيادة النفوذ الصيني في الشرق الأوسط بشكل كبير، في المستقبل القريب.

ويُظهِر التصاعد الجيوستراتيجي للشرق الأوسط بالنسبة للصين في استخدام المحللين الصينيين لتعبير «الشرق الأوسط الأكبر»، الذي يضمّ إلى الشرق الأوسط التقليدي، أجزاء من وسط وجنوب آسيا(30).

(30) Scobell, Andrew. «China's Search for Security in the Greater Middle East.» The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, edited by James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018, pp. 36-13, p. 33.

في المقابل، ربما تحاول الصين التمسك بنهجها التاريخي، من خلال سياسة عدم الانحياز، وعدم التدخل، وبالطبع عدم الاصطدام مع أي نفوذ آخر، كما في حالة النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط. فصحيح أن الصين هي دولة قوية، لكنها لا تتصرف في الشرق الأوسط طبقًا لهذا الأمر(31)، إذ إنها تحاول تجنب كل ما يعرقل تجارتها واستثماراتها. ويقول الباحث في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية "يينغ غانغ": إنه حتى وإن أصبحت الصين قوة عظمى، مع اقتصاد يضاهي اقتصاد الولايات المتحدة، فـ«إنها لن تقوم بدور أساسي في الشرق الأوسط»(32).

وتدعم هذا الرأي الوقائع الحالية، التي يمكن أن يُستنتج منها أن الصين لا تزال حَذِرة في الشرق الأوسط، حيث تمارس بحسب المراقبين، ما يشبه الوزن الثقيل في الاقتصاد، والوزن الخفيف في الدبلوماسية، ووزن الريشة في العسكر.

(31) SCHENKER, DAVID. «China's Middle East Footprint.» Los Angeles Times, 26 Apr. 2013, www.latimes.com/opinion/la-xpm-2013-apr-26-la-oe-0426-schenker-china-middle-east-20130426-story.html.

(32) Wong, Edward, and Chris Buckley. «China Dips a Toe into Middle East Peace.» The New York Times, 8 May 2013, www.nytimes.com/09/05/2013/world/asia/china-dips-a-toe-into-mideast-diplomacy.html.

خُلاصة

ما بين الرأيَيْن، الرأي الذي يتوقع تصاعُد النفوذ الصيني في الشرق الأوسط، والرأي الذي يميل إلى الاعتقاد بأن الصين لن تقوم في المستقبل بدور كبير في الشرق الأوسط، ماذا تريد الصين فعلًا؟

في طبيعة الحال، لن تتوانى بكين، من خلال شركاتها المملوكة للدولة أو شركاتها الخاصة، من المضي في نهج توسيع علاقاتها مع القطاعين الرسمي والخاص في دول المنطقة، فيما من المتوقع أن تتصاعد العلاقات التجارية بشكل تدريجي كما حصل في السنوات الأخيرة، بحسب ما ذكرنا سابقًا، علمًا أن الدخول في شراكات اقتصادية جديدة وفي مشاريع التنمية المستدامة، من شأنه أن يفتح الطريق إلى تمتين العلاقات وتشعُّبها أكثر فأكثر.

وإذا كانت قادرة على أن تتحكم بحجم ضغوطها التي يمكن أن تمارسها على دول المنطقة، في السياسة، وفي درجة الوجود العسكري، فهل يمكنها أن تلجأ إلى «فَرْمَلة» تطوير علاقاتها التجارية، والاستثمارية، مع ما يترافق معها من انتشار عسكري ناعم في المنطقة؟

هذا الأمر صعب التحقق، ليس فقط لأن التحكم بدرجة تطوُّر النفوذ ليس بالشيء السهل، بل أيضًا لأن الشرق الأوسط أصبح يمثل منطقة حيوية للصين، كشريك تجاري، وكمصدر أساسي للنفط، فضلاً عن أنه بات يرتبط، في العقل الصيني، بالدائرة الأوسع للبلاد وباستقرارها الاقتصادي، كما الأمني.

ولا شك أن انتقال بكين التدريجي من مرحلة إلى أخرى في علاقاتها مع الشرق الأوسط، خصوصًا من مرحلة جذب التجار إلى مرحلة التسويق على الأرض، ثم الاندفاع بقوة نحو «طريق الحرير» الجديد، والاستثمارات الهائلة، والشراكات الكبرى، فضلًا عن تطوير الوجود العسكري، إن كان من خلال القوة الناعمة أو من خلال القاعدة في جيبوتي، كلها دلالات على أن الصين التقليدية التي كانت تكتفي بالحياد أو بالعلاقات التجارية، من المرجّح أنها بدأت تنتهي.

فالعالم يشهد إستراتيجية صينية جديدة قائمة على الإنتاج الهائل والمتطور والتقدم في مختلف الميادين الاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، في مُوازاة اندفاع كبير إلى معظم دول العالم. تلك الإستراتيجية، التي ستجعل البلاد تتربع على العرش الاقتصادي للعالم في سنوات عدة، ستخلق واقعًا جديدًا من الصعب ألا تسعى بكين إلى الحصول على ثمنه سياسيًا وربما عسكريًا، في أنحاء العالم، ومن بينها منطقة الشرق الأوسط. وبالتالي، يتوقع على أقلّ تقدير، أن تصبح الصين منخرطة أكثر في الأنشطة الدبلوماسية والعسكرية في المنطقة، وصولًا إلى إمكانية بناء تحالُفات والسعي إلى إقامة قواعد عسكرية جديدة.

في مُوازاة ذلك، تدور الصين في محور سياسي، يضمها إلى روسيا وبعض الحلفاء في الشرق الأوسط أو خارجه. ولا أحد من ضِمن هذا المحور يُشكِّل منافسة حقيقية لها في القدرة على تمتين العلاقات التجارية والاستثمارية مع الشرق الأوسط.

روسيا تحاول بناء بعض الشراكات الجديدة، وتوسيع علاقاتها التجارية في المنطقة، إذ شهدت على سبيل المثال، علاقاتها التجارية مع الإمارات، دفعًا قويًا في حزيران/ يونيو عام 2018، حين وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي عهد أبو ظبي الشيخ "محمد بن زايد آل نهيان"، في موسكو، إعلان الشراكة الإستراتيجية بين البلدين(33). وعلى الرغم من أن عام 2020، كان عام وباء "كورونا"، الذي أحدث جمودًا كبيرًا في حركة التجارة على الصعيد العالمي، فإن التبادل التجاري بين روسيا والإمارات ظل يتقدم، حيث أعلن "لافروف" في كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من العام، ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، أكثر من 60%.

لكن هذه العلاقات مع روسيا لن تستطيع منافسة الاجتياح الاقتصادي للصين في الشرق الأوسط، وبالتالي لن تُهدِّد مصالح الصين، بل على العكس، كلما ظلت في أُطُر معينة ومحدودة، كانت في صالح بكين، حليف موسكو في الكثير من الملفات السياسية، والأهم، حليفتها في مُواجَهة واشنطن.

إلى ذلك، يرى المراقبون أن الميل إلى الاعتقاد أن النفوذ الصيني سيزيد في الشرق الأوسط، يقلِّل من أهمية الفارق بين النفوذ الأميركي والنفوذ الصيني من الناحية العسكرية والدبلوماسية. فلا يمكن أن يزيد نفوذ دون تراجُع آخر، وبالتالي كيف ستكون الأمور في مُواجَهة النفوذ الأميركي؟

في طبيعة الحال، لن تحاول الصين استفزاز الولايات المتحدة بشكل مباشر. فهدفها الأساسي المُعلَن هو التوسّع الاقتصادي، وسياستها ترتكز إلى التأنّي والنَّفَس الطويل. تلك السياسة نفعت في السابق، ومن المتوقّع أن تأتي بنتائج جيدة في المستقبل، وحتى في مواجهة النفوذ الأميركي.

بالطبع، بعض العقبات أمام توسّع نفوذ الصين تتمثل في رغبات دول الشرق الأوسط نفسها، ومدى إمكانية ضغط واشنطن عليها لـ«فَرْمَلة» المشاريع الصينية، ووضع حدّ لتصاعُد نفوذ بكين. هذا الأمر يميل إلى الآنَ لصالح الولايات المتحدة، التي بنت على مدى عقود، علاقات بِنْيَوية وثيقة مع دول المنطقة، خصوصًا الخليجية منها، فيما من غير المرجّح أن تجنح تلك الأخيرة إلى استفزاز الإدارات الأميركية، أو إلى المخاطرة بالتصادم مع أنظمة عالمية هي جزء منها، أو أنظمة تتحكم فيها الولايات المتحدة، ومن بينها النظام المصرفي.

في المحصِّلة، تعمل واشنطن على مُواجَهة النفوذ الصيني في الشرق الأوسط وهي مُثقَلة بملفات السياسة، في مقابل براغماتية بكين التي لا تبالي بالتدخلات السياسية، إذ لا تزال تضع أولويتها في الاقتصاد والتجارة، غير آبِهة بهُوِيّة حكومة وطبيعة نظام، وربما مع هامش صغير للسياسة تستخدمه إذا استوجب دَوْرُها في مجلس الأمن ذلك.

(33)نصّ الإعلان على «إنشاء شراكة إستراتيجية للعلاقات القائمة بين الإمارات وروسيا، تشمل المجالات السياسية والأمنية والتجارية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى المجالات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية والسياحية». كما عزز هذا الإعلان «الحوار والمشاورات حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية الرئيسية ذات الاهتمام السياسي المتبادل».

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

\DimensionsCTR

\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net